الأمم المتحدة

A/66/220

الجمعية العامة

Distr.: General
25 August 2011
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والستون

البند ٢١ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

العولمة والاعتماد المتبادَل: التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل

التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل

تقرير الأمين العام

موجز

حقّقت البلدان المتوسطة الدخل تقدماً اقتصادياً واجتماعياً ملحوظاً على جبهة واسعة النطاق على مدى العقود الأخيرة. وقد كان التقدُّم غير متعادل واتسم بالتباين، ومع ذلك، ظلّت التحديات الهائلة قائمة. وبالرغم من إحراز تقدُّم كبير في تخفيف وطأة الفقر، لا تزال البلدان المتوسطة الدخل موطناً لحوالي ٧٥ في المائة من فقراء العالم الذين يعيشون على مبلغ أقل من ١,٢٥ دولار يومياً. ويميل التفاوت في الدخول إلى أن يكون أعلى بين البلدان المتوسطة الدخل من البلدان المنخفضة الدخل أو المرتفعة الدخل. ولا يزال تحقيق المزيد من النمو المستدام والشامل يشكِّل تحدياً أمام البلدان التي لم تنجح في تنويع اقتصاداتها وتحميها من الأحوال السوقية المتقلّبة.

وقد كانت منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف شركاء هامين وميسِّرين للتعاون الإنمائي الدولي مع البلدان المتوسطة الدخل. ومع الاعتراف بأنه لا يوجد نهج واحد يناسب الجميع، ثمة شعور قوي بالحاجة إلى تطوير التعاون الدولي بشكل أفضل لدعم البلدان المتوسطة الدخل في التصدّي لتحدياتها الإنمائية، وخصوصاً الدعم المقدّم من منظومة الأمم المتحدة.

* A/66/150.

250811 250811 11-43996X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولاً – مقدمة

١ – في الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة التي انعقدت في عام ٢٠٠٩، سلّمت الجمعية بأن البلدان المتوسطة الدخل لا تزال تواجه تحديات كبيرة فيما تبذله من جهود من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. وشدّدت على أهمية الدعم الدولي باختلاف أشكاله التي تتسق تماماً مع الأولويات الوطنية من أجل تلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان المتوسطة الدخل، وأقرّت بما يبذله العديد من البلدان المتوسطة الدخل من جهود وما تحرزه من نجاحات من أجل القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية وكذلك بمساهمتها في التنمية والاستقرار الاقتصادي على الصعيدين العالمي والإقليمي.

٢ – وفي القرار ٦٤/٢٠٤، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدِّم تقريراً شاملاً عن التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل، يركِّز فيه على الاستراتيجيات والإجراءات التي تنفّذها حالياً منظومة الأمم المتحدة بشأن التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل، ومع مراعاة عمل المنظمات الدولية المعنية الأخرى، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية. ويأتي هذا التقرير استجابة لذلك الطلب.

٣ – ولا يقدِّم القرار تعريفاً دقيقاً لفئة البلدان المتوسطة الدخل. وهذا التقرير، مثل التقرير السابق بشأن هذه المسألة (انظر A/64/253) يعرّف بشكل مبدئي البلدان المتوسطة الدخل بأنها البلدان التي يبلغ فيها نصيب الفرد الواحد من الدخل القومي الإجمالي ما بين ٩٩٦ دولاراً و ١٢ ١٩٦ دولاراً، وفقاً لتصنيف البنك الدولي[(١)]. وفي سنة ٢٠١١، كان ١٠٤ بلدان تُدرَج في هذه الفئة، ومنها ٥٦ بلداً مصنّفة من البنك الدولي بأنها البلدان المتوسطة الدخل الأدنى، حيث يقل نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي عن ٩٤٥ ٣ دولاراً. ولا يعتَرف البنك الدولي بفئة الأمم المتحدة المعروفة بأقل البلدان نمواً، بل بدلاً من ذلك يعرّف البلدان المنخفضة الدخل بأنها فئة محدّدة من حيث سياساته الخاصة بالإقراض. وبهذا المعنى، نشأت البلدان المتوسطة الدخل بين فئتي الدخول المنخفضة والدخول المرتفعة باعتبارها فئة وسيطة محدّدة من حيث نصيب الفرد من الدخل وحده، على خلاف فئة أقل البلدان نمواً، التي تأخذ في الاعتبار أيضاً الضعف الاقتصادي والبيئي ومستوى التنمية البشرية[(٢)]. وفي منظومة الأمم المتحدة، تُستخدَم فئة البلدان المتوسطة الدخل غالباً للإشارة إلى فئة البلدان ذات الاقتصادات النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وليست مصنّفة باعتبارها أقل البلدان نمواً.

---

(١) تصنيفات البنك الدولي بالنسبة للدخول مُبيّنة في كل سنة في ١ تموز/يوليه. ويشير هذا التقرير إلى البلدان المتوسطة الدخل المصنّفة بهذه الصفة أثناء الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١.

(٢) فيما يتعلق بمعايير أقل البلدان نمواً، انظر كتيِّب بشأن فئة أقل البلدان نمواً: الإدراج ورفع الأسماء من القائمة وتدابير الدعم الخاص (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.07.II.A.9).

٤ - وبالنظر إلى البلدان المتوسطة الدخل كفئة، فإنها يخصها ما يزيد على ٧٠ في المائة من السكان في العالم وحوالي ٤٣ في المائة من الناتج الإجمالي العالمي، مقيَّماً بتعادل القوة الشرائية. ومع عدد الاقتصادات في هذه الفئة التي حافظت على النمو السريع طوال العقد الماضي، ازداد إسهام البلدان المتوسطة الدخل في النمو العالمي، وبالتالي يعيد تشكيل أنماط الإنتاج العالمي والتجارة وتدفقات رؤوس الأموال والتكنولوجيا وشروط العمل. وقد أسفر نمو هذه الاقتصادات أيضاً عن آثار غير مباشرة إيجابية بالنسبة للبلدان النامية، من خلال تزايد الصلات التجارية وتدفّقات رؤوس الأموال والتعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب. وقد حدثت درجات انخفاض ملحوظة في مستوى الفقر المدقع في البلدان المتوسطة الدخل في السنوات الأخيرة. ورغم أن فئة البلدان المتوسطة الدخل آخذة في التوسُّع، لا تزال هذه البلدان موطناً لثلاثة أرباع سكان العالم الذين يعيشون على مبلغ أقل من ١,٢٥ دولار يومياً.

٥ - وقد تباين التقدُّم الاقتصادي بين البلدان المتوسطة الدخل تبايناً كبيراً، حيث شهد بعضها نمواً قوياً ومستديماً في العقود الأخيرة، وشهدت بلدان أخرى تقدّماً أقل ومزيداً من التقلبية، وخصوصاً الاقتصادات الأقل تنوعاً التي تعتمد بشدة على صادرات السلع الأوّلية. كما كان التقدُّم في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية غير متعادل.

٦ - ويناقِش التقرير الحالي بعض التحديات الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه البلدان المتوسطة الدخل، وتعاون منظومة الأمم المتحدة مع البلدان المتوسطة الدخل والآثار المترتبة على زيادة مشاركة المنظومة مع هذه البلدان.

ثانياً - أهم التحديات التي تعيق تنمية البلدان المتوسطة الدخل

ألف - اتجاهات الاقتصاد الكلي الحديثة[٣]

٧ - في أعقاب الأزمة المالية العالمية، كان كثير من البلدان المتوسطة الدخل أوفر حظاً من بلدان الاقتصادات المتقدمة النمو. فالنمو الاقتصادي في البلدان المتوسطة الدخل كان ضِعف المتوسط العالمي تقريباً. وقد ساهمت البلدان المتوسطة الدخل في حوالي نصف الانتعاش الذي حدث بعد الأزمة في الاقتصاد العالمي (انظر الشكل). ومع ذلك، كان المشهد يشير إلى أن النمو في كثير من هذه الاقتصادات يتجه نحو الاعتدال بسبب شتى المعوِّقات، بما في ذلك استمرار أوجه الضعف في اقتصادات البلدان المتقدمة النمو، بالإضافة إلى تدفقات رؤوس الأموال المتصاعدة والمتقلّبة، وأسعار السلع الأساسية العالمية، التي كانت تشكّل تحديات في سياسات الاقتصاد الكلي. وبالتحديد، كانت الضغوط التضخّمية، يحرّكها ارتفاع أسعار السلع الأساسية العالمية، ترتفع وغالباً كانت تتفاقم في كثير من الحالات بسبب النمو

(٣) المعلومات في هذا الفصل مقتبسة من الحالة والتوقّعات الاقتصادية في العالم لعام ٢٠١١ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.11.II.C.2)، والحالة والتوقّعات الاقتصادية في العالم: تحديث حتى منتصف سنة ٢٠١١.

الائتماني السريع وأوجه النقص في العرض في مجال الزراعة. وقد عمل ارتفاع أسعار الأغذية والطاقة على تآكل الدخول الحقيقية، وخصوصاً تلك التي تمس الفقراء. ومعالجة الدخول تعتبر ذات أهمية خاصة بالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل ، نظراً لأنها موطن الغالبية الساحقة من الفقراء على مستوى العالم.

الشكل

إسهام فئات البلدان حسب مستوى الدخل في النمو الاقتصادي العالمي، في الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٢

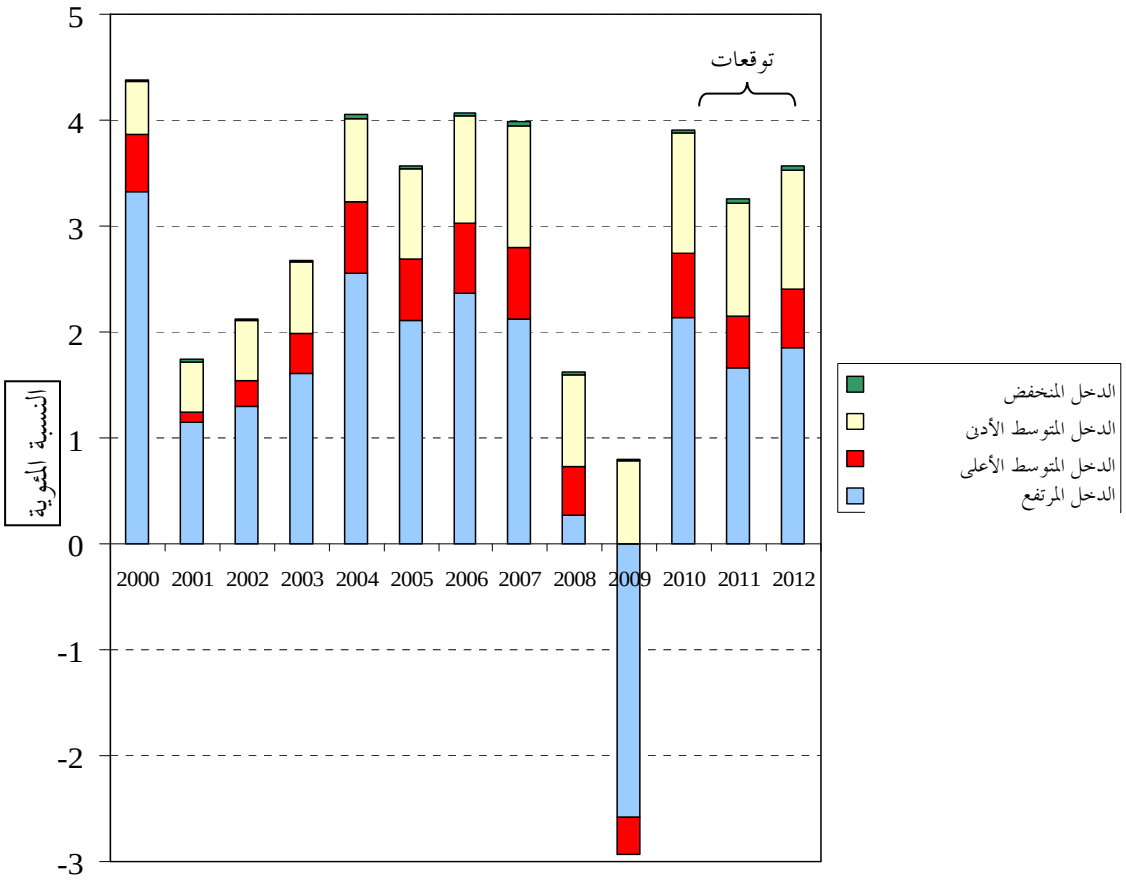

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، قاعدة بيانات الحالة والتوقّعات الاقتصادية في العالم، أيار/مايو ٢٠١١.

٨ - وحسب المناطق، ما زالت بلدان الاقتصادات المتوسطة الدخل في شرق آسيا وجنوب آسيا تشهد أقوى نمو. فالنمو في هذه المناطق كانت تحرّكه أساساً وثبة لمعاودة الاستثمارات وفي الصناعة التحويلية للصادرات، بدعم من تنشيط السياسات المالية والنقدية. وقد أوجَد النمو القوي في الاستهلاك الخاص في بلدان الاقتصادات الكبيرة، مثل الصين

والهند وإندونيسيا، آثاراً جانبية إيجابية بالنسبة للاقتصادات المجاورة، وقد حفز هذا على النمو في مجال العمالة. وفي الواقع، ارتفعت معدلات العمالة إلى ما أعلى من المستويات التي سبقت الأزمة. وفي حين قامت البلدان ذات الاقتصادات الأصغر في هذه المناطق بتنويع اقتصاداتها، فإنها لا تزال تعتمد أساساً على الصادرات إلى المناطق المتقدمة النمو وهي أيضاً معرّضة لحدوث عمليات تأرجح في تدفقات رؤوس الأموال.

٩ - وقد ساهم الانتعاش في التجارة الدولية ووثبة الاقتصادات في شرق آسيا وفي جنوب آسيا في حدوث ارتفاعات عارمة مؤخراً في أسعار السلع الأساسية. وكان لهذا أثر إيجابي على النشاط الاقتصادي في مناطق أخرى، وبالذات في البلدان الغنية بالموارد في غرب آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا ورابطة الدول المستقلة. وكما لوحِظ أعلاه، فإن الانتعاش يخلق مع ذلك تحديات اقتصادية كلية كبيرة. ومن ثم من المحتمل أن يبقى النمو في كثير من هذه الاقتصادات أكثر تقلّباً مما حدث في شرق آسيا وجنوب آسيا. إضافة إلى ذلك، لم يتقدَّم التحسُّن في أداء النمو في السنوات الأخيرة مصاحباً للتنوّع في اقتصاداتها الأساسية. ونتيجة لذلك، أصبحت شرائح عريضة من سكانها غير قادرة على إيجاد وظائف لائقة. وفي بعض البلدان المتوسطة الدخل ، وخصوصاً في غرب آسيا وشمال أفريقيا، تعتبر فرص وظائف العمل بالنسبة للعمال الشباب نادرة بصفة خاصة وتعتبر هذه عاملاً من عوامل الانتفاضات السياسية الأخيرة.

١٠ - وقد تدعّم الانتعاش في البلدان المتوسطة الدخل في شرق أوروبا منذ أواخر سنة ٢٠١٠، بيد أنه لا يزال تحرّكه الصادرات بشكل أساسي، في حين يتعيَّن على الطلب المحلي أن ينهض من عثرته. وفي جنوب شرق أوروبا، عمل نمو الصادرات القوي، بدعم من ارتفاع أسعار السلع الأساسية وزيادة الطلب في مجال السياحة، وانتعاش طفيف في التحويلات عمل على انتشال المنطقة من الكساد في سنة ٢٠١٠، بيد أن الانتعاش لا يزال ضئيلاً.

باء - الفقر والتباين في البلدان المتوسطة الدخل

١١ - رغم أن الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة عملت على زيادة حدة الفقر في كثير من البلدان، أمكن إحراز تقدّم كبير في الحدّ من وطأة الفقر في البلدان المتوسطة الدخل خلال العقدين الماضيين. فقد استطاع حوالي ٦٠٠ مليون شخص يعيشون فيما تعتبر الآن البلدان المتوسطة الدخل في الخروج من دائرة الفقر المدقع - أي العيش على دخول تقل عن مبلغ ١,٢٥ دولار في اليوم مقيّمة بتعادل القوة الشرائية لسنة ٢٠٠٥ - منذ بداية التسعينات، بالمقارنة بما يقل عن ٣ ملايين في بلدان تصنّف حالياً بأنها البلدان المنخفضة الدخل (انظر الجدول)[٤]. وقد كان الانخفاض في حدة الفقر في البلدان المتوسطة الدخل ليس كبيراً عندما

(٤) تُجرى المقارنة على أساس عيّنة تضم ٨٨ بلداً مصنّفة في سنة ٢٠٠٩ باعتبارها بلداناً متوسطة الدخل، بما في ذلك الصين والهند، التي كانت لا تزال تصنّف حتى وقت قريب نسبياً بأنها من البلدان المنخفضة الدخل.

جرت مقارنته مع خط الفقر المحدّد بدولارين في اليوم، حيث لا يزال يترك حوالي ٢ بليون شخص يعيشون في مستوى فقر متوسط. وهذا يشير إلى تعرُّض عدد كبير من ''أشباه الفقراء'' للصدمات.

١٢ - وقد كان الحدّ من وطأة الفقر هو الأهم في البلدان المتوسطة الدخل في جنوب آسيا وشرق آسيا وأجزاء من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وفي مقدمتها البرازيل وفي الصين وإندونيسيا وباكستان وفييت نام. وعلى النقيض من هذا، ازداد عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع في ١٨ بلداً من البلدان المتوسط الدخل في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث ازداد ذلك منذ بداية التسعينات بعدد ٣٢ مليون شخص[٥].

الجدول

عدد الفقراء حسب مستوى الدخل القطري، في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤ وفي الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩ (بالمليون)

	بيانات المراحل الأوّلية عن الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤	أحدث بيانات عن الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩	التغيير	النسبة المئوية لشريحة الفقراء في العالم ٢٠٠٥-٢٠٠٩
عدد من يعانون من الفقر المدقع (يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار يومياً)				
البلدان المنخفضة الدخل	٣٢٣,٥	٣٢٠,٨	-٢,٦	٢٥
الدخل المتوسط الأدنى	١ ٥٠٢,١	٩٢٣,٥	-٥٧٨,٧	٧٢
الدخل المتوسط الأعلى	٥٦,١	٣٦,٧	-١٩,٤	٣
البلدان المرتفعة الدخل	١,٧	٠,٠	-١,٦	صفر
المجموع	١ ٨٨٣,٤	١ ٢٨١,١	-٦٠٢,٣	١٠٠
عدد الفقراء (يعيشون على أقل من دولارين يومياً)				
البلدان المنخفضة الدخل	٤٣٢,٨	٤٩٤,٨	٦٢,٠	٢٠
الدخل المتوسط الأدنى	٢ ٢٣٦,٨	١ ٨٤٤,٠	-٣٩٢,٧	٧٦
الدخل المتوسط الأعلى	١٣١,٩	٩٢,١	-٣٩,٨	٤
البلدان المرتفعة الدخل	٣,٥	٠,١	-٣,٤	صفر
المجموع	٢ ٨٠٥,٠	٢ ٤٣١,١	-٣٧٣,٩	١٠٠

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، استناداً إلى بيانات مقتبسة من الموقع الشبكي لمؤشرات الأمم المتحدة الرسمية الخاصة بالأهداف الإنمائية للألفية متاح من الموقع: http://mdgs.un.org/unsd/mdg/data.aspx.

(٥) بينما تتناقص معدلات الفقر في أفريقيا، يساهم نمو السكان المرتفع في زيادة أعداد أولئك الذين يعيشون في فقر مدقع.

١٣ - وقد كان النمو القوي المستديم عاملاً هاماً في إنقاص معدلات الفقر لكن تخفيض معدل الفقر كان أهم بكثير عندما كان النمو يحرّكه تغيُّر اقتصادي هيكلي دينامي، اعتماداً على حدوث تحسينات في الإنتاجية في مجال الزراعة والتنويع في الأنشطة صناعية الكثيفة العمالة واستمرار الاستثمارات في مجال التعليم. وهذه كانت العناصر الأساسية للنجاح في تخفيض وطأة الفقر في شرق آسيا وأجزاء من جنوب آسيا. أما البلدان ذات الاقتصادات الأقل تنوعاً والتي تعتمد على الدخل من استخراج موارد طبيعية، من المرجّح أنها شهدت نمواً أقل قدرة على الصمود وأقل شمولاً مع زيادة التفاوت في الدخول.

١٤ - ويميل توزيع الدخل إلى أن يكون أبعد ما يكون عن المساواة في البلدان المتوسطة الدخل مما هو في البلدان المنخفضة الدخل أو البلدان المرتفعة الدخل. ومع ذلك، تتباين الأحوال بدرجة كبيرة في هذا المجال بين البلدان المتوسطة الدخل. فأعلى درجة وأقل درجة بالنسبة للتفاوت في دخول البلدان في العالم هي ناميبيا وبيلاروس، على التوالي، وتوجدان داخل هذه الفئة[٦]. وحسب المنطقة، لا تزال أمريكا اللاتينية لديها أعلى درجة من التفاوت في الدخول في المتوسط رغم إحداث تحسينات ملحوظة منذ سنة ٢٠٠٠. ويميل تركيز الدخول ليكون أدنى في جنوب آسيا وآسيا الوسطى. وابتداءً من المستويات المنخفضة نسبياً، شهدت البلدان المتوسطة الدخل في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى أكبر زيادات في التفاوت في الفترة ما بين ١٩٩٠ و ٢٠٠٨[٧]. وارتفاع التفاوت في الدخول يكون في بعض الأحيان نتيجة عمليات النمو الدينامية، على سبيل المثال حيث ينتقل العمال من أنشطة الإنتاجية المنخفضة، مثل الزراعة، إلى أنشطة أعلى، مثل الصناعة التحويلية. ومع ذلك، تميل فجوات الدخول المرتفعة باستمرار إلى تقليل أثر النمو في تخفيض حدة الفقر وتخفيض النمو الاقتصادي نفسه بمرور الوقت. ويعتَبر ارتفاع التفاوت أيضاً مصدراً من مصادر الاضطراب الاجتماعي، الذي يمكن أن يعوق الجهود الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

---

(٦) ناميبيا سجّلت معاملاً للجيني قدره ٠,٦٨ في سنة ٢٠٠٥ في حين بلغ القياس في نسبة ٢٠٠٧ بالنسبة لبيلاروس ٠,٢٧. ومعامِل الجيني هو قياس يُستخدَم على نطاق واسع للتفاوت الذي يتراوح بين صفر و ١؛ وكلما كان المعادِل أعلى كان التفاوت في الدخول أكبر.

(٧) انظر: Isabel. Ortiz and Matthew Cummins, "Global inequality: beyond the bottom billion" ''التفاوت العالمي: ما وراء البليون الدنيا''، صندوق الأمم المتحدة للطفولة، ورقة عمل خاصة بالسياسة الاجتماعية والاقتصادية (نيويورك، نيسان/أبريل ٢٠١١).

١٥ - وهناك عدد من العوامل لها درجات متنوعة من الأثر على ديناميات التفاوت. فالعوامل الاجتماعية، مثل التمييز والإقصاء الاجتماعي والممارسات الرسمية وغير الرسمية - غالباً ما تدعم التفاوت، في حين أن العوامل المحرّكة الاقتصادية لارتفاع التفاوت تشمل الاختلالات في سوق الائتمان، وعدم المساواة في سُبل الحصول على دخل الموارد الطبيعية، والعولمة غير المنصفة والتغيُّر التكنولوجي الطارد للعمالة والتصنيع الكثيف رؤوس الأموال أو الكثيف المهارات. وعلى سبيل المثال، في البلدان حيث تعتبر الموارد الطبيعية متوافرة نسبياً، غالباً ما تكون الأسهم في الدخل الوطني الإجمالي للدخول من الأرض والموارد الطبيعية مرتفعة وموزّعة بشكل متفاوت. وهذا يمكن إلى حدٍ ما أن يفسّر لماذا يعتبر التفاوت في الدخول في البلدان والمناطق الغنية بالموارد، مثل أفريقيا في جنوب الصحراء الكبرى وأمريكا اللاتينية، هي أعلى مما هي في البلدان والمناطق الأقل ثراءً بالموارد، مثل جنوب أو شرق آسيا. وبالمثل قد تسهم العولمة والتغيُّر التكنولوجي في ارتفاع مستويات التفاوت، نظراً لأن التكنولوجيا الصناعية المتقدمة تميل إلى تفضيل الطلب النسبي على العمالة الماهرة، التي تؤدي إلى مزيد من الفروق في الدخول داخل أي بلد، على الأقل في المدى القصير. وبالمقارنة مع بضعة عقود خلت، فإن ارتفاع التفاوت في الدخول اليوم في بعض البلدان إنما يفسّره إلى حدٍ ما الإهمال الفعلي لمعظم الجهود السابقة لمعالجة التفاوتات المكانية وغيرها من التفاوتات، بالإضافة إلى الآثار المجحفة لكثير من العمليات المرتبطة بتحرر الأسواق وتعزيز حقوق الملكية الخاصة على المستويين الوطني والدولي على حدٍ سواء.

١٦ - ويؤثّر التفاوت على الفقر من خلال قنوات متعددة. وعلى سبيل المثال، يستطيع التفاوت أن يعرقل النمو، الذي بدوره يؤثّر على معدل الفقر. زيادة على ذلك، حيثما يكون التفاوت مرتفعاً، يكون النمو أقل تأثيراً في الحد من معدل الفقر، نظراً لأن التفاوت يعمل على تخفيض المدى الذي يستفيد عنده الفقراء من النمو الإجمالي. وهناك أيضاً دليل متزايد على أن ارتفاع مستويات التفاوت، وخصوصاً من حيث الفرص وبين المناطق أو الجماعات العرقية، قد يؤجج النزاع العنيف ويعرض للخطر الاستقرار الاجتماعي، وبالتالي يقوّض التنمية والحدّ من الفقر، كما شهدته مؤخراً بقاع في شمال أفريقيا والشرق الأوسط.

١٧ - ويميل التفاوت أيضاً إلى أن يؤثّر على التقدُّم في تلبية أهداف التنمية البشرية في مجالي التعليم والصحة. وعلى سبيل المثال، في الدول العربية وشرق آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، يبلغ خطر الوفاة في مراحل الطفولة المبكرة أعلى بمقدار الضِعف بين الأُسر المعيشية في الخمس الأدنى في توزيع الدخول مما هو بين أولئك الذين يعيشون في الخمس الأعلى. وفي إندونيسيا ونيكاراغوا، تعتَبر وفيات الأطفال الرُضّع هي الخمس الأفقر بل أكثر بمقدار ثلاثة مرات مما هو شائع بين الشريحة الأغنى. وفي دولة بوليفيا

المتعددة القوميات وبيرو، توجد للأمهات والأطفال من الخمس الأغنى سُبل وصول شاملة تقريباً إلى قابلات ماهرات عند الولادة، في حين أن هناك من ١٠ إلى ١٥ في المائة من الأشد فقراً يفعلون ذلك. وبالمثل، فإن الأطفال من أفقر الأسر المعيشية، وخصوصاً أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية، من غير المحتمَل أن يلتحقوا بالمدارس. والفتيات من الخمس الأشد فقراً من الأسر المعيشية يبلغن ثلاث مرات ونصف المرة أكثر في احتمال ترك الدراسة عن البنات بين أغنى الأسر المعيشية، وأربعة مرات أكثر من الأولاد في أغنى الأسر المعيشية. ومثل هذه التفاوتات تميل إلى الاستدامة في سُبل الحصول على فرص العمل وفرص الدخل.

جيم - تحديات السياسة العامة

١٨ - يستلزم التنوّع في البلدان المتوسطة الدخل أيضاً أن تكون تحدياتها في السياسة العامة مختلفة. ومع ذلك بالنسبة لمعظمها، تشمل تحديات الاقتصاد الكلي القصيرة الأجل التعامل مع آثار ارتفاع التضخّم وارتفاع تدفقات رؤوس الأموال إلى الداخل. وقد أجابت كثير من الحكومات باتباع سياسة التشديد النقدي، بما في ذلك زيادة أسعار الفائدة وزيادة معدلات متطلبات الاحتياطيات المصرفية. ونظراً لأن أسعار الفائدة الحقيقية في بعض هذه الاقتصادات لا تزال منخفضة، يحتمل أن يستمر التشديد النقدي لبقية سنة ٢٠١١. ونظراً لأن عدداً من الحكومات قد بدأت أيضاً في التخلص من تدابير الحوافز المالية، قد تأتي مكافحة التضخم بالتشديد النقدي على حساب بعض النمو وفرص العمل، لكنه من غير المحتمل أيضاً أن يكون فعّالاً عندما يحدث التضخم أساساً من ارتفاع أسعار الأغذية والطاقة.

١٩ - وقد اعتمد عدد من البلدان المتوسطة الدخل أيضاً تدابير للرقابة على تدفقات رؤوس الأموال لتخفيف مخاطر تقلّبات تدفقات رؤوس الأموال، وهو ما يمكن أن يكون له أثر في زعزعة الاستقرار. وفي الوقت الحالي، بذلت تدفقات رؤوس الأموال الكبيرة إلى الداخل ضغطاً متصاعداً على أسعار الصرف وعملت على تفاقم الغليان في أسعار الأصول، وهو بدوره يقوّض القدرة التنافسية للصادرات، وفي بعض الحالات، يقوّض جهود التنويع الاقتصادي. وفي حين يهدف ردّ فعل السياسة التقليدية على التضخم بأن يضع أسعار فائدة أعلى في السياسة العامة، وهذا سوف يفاقم المشكلة باجتذاب مزيد من تدفقات رؤوس الأموال إلى الداخل. ورغم أن ضوابط رؤوس الأموال كانت معتدلة، فإنها أدّت إلى تحوُّل من الاستثمارات القصيرة الأجل إلى استثمارات طويلة الأجل بدلاً من حدوث انخفاض مباشر في تدفقات رؤوس الأموال إلى الداخل.

٢٠ - وعلى المدى المتوسط والطويل، يتمثّل التحدّي أمام حكومات البلدان المتوسطة الدخل في أن تكون السياسات الاقتصادية الكلية داعمة أو تظل داعمة لنمو متوازن ومتعادل

وشامل. وبينما يجب تصميم إطار السياسة العامة ذات الصلة وفقاً للأحوال السائدة واحتياجات في سياقات قطرية محددة، ربما تُقتَرح بعض التوجيهات الخاصة بالسياسة العامة[٨].

٢١ - ولا يزال كثير من البلدان المتوسطة الدخل تقوم ببناء قدراتها الإنتاجية. فالأسواق في كثير من البلدان المتوسطة الدخل ليست دائماً متطوّرة بشكل كامل، وخصوصاً في البلدان مصدّرة السلع الأساسية. ورغم أن صادرات السلع الأوّلية قد ساهمت في ارتفاع النمو في بعض البلدان، ازداد التفاوت حيث أن المكاسب في الدخول لم يتم توزيعها بشكل متعادل. وفي هذه الاقتصادات بالذات، يتمثل التحدّي الأساسي في اعتماد استراتيجيات إنمائية وطنية فعّالة تهدف إلى تنويع الاقتصاد وخفض الاعتماد على الصادرات الأوّلية. وفي كثير من البلدان، يعني هذا تنظيم حكيم واقتصادي للقطاع المالي، وزيادة الاستثمار في البنية الأساسية والتنمية الزراعية وخلق ظروف مواتية للصناعات ذات وفورات الحجم الممكن لدعم خلق فرص الوظائف بأجر في القطاع الرسمي. وفي الواقع، وكما شوهِد ذلك، حققت الاقتصادات المتنامية سريعاً في شرق آسيا تغييراً هيكلياً دينامياً بإدماج سياسات اقتصادية كلية في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية الأوسع نطاقاً والتي لم تحلّ محل السياسة الصناعية مع التحرر العام في التجارة. ومثل هذه التغيُّرات تتطلّب بذل جهود كبيرة لبناء قدرات وطنية وذلك لضمان القيام بدور إنمائي أنشط من أجل الحكومة.

٢٢ - وقد أظهرت التجربة أن السياسات الاقتصادية الكلية تميل إلى أن تكون داعمة للتنمية عندما تكون مقاومة للتقلبات الدورية الاقتصادية بشكل ثابت، مثل تراكم هوامش الأمان المالي في أوقات اليُسر التي يمكن استخدامها في أوقات العسر. وهذا يمكن أن يستلزم إنشاء صناديق لتثبيت السلع الأساسية، كما كان الحال في شيلي، على سبيل المثال. ويمكن أن تعمل هذه القواعد على توسيع نطاق الأُطر التنظيمية للقطاع المالي المحلي وإدارة تدفقات رؤوس الأموال الدولية، على سبيل المثال في شيلي وماليزيا. وسوف تحتاج السياسات النقدية إلى تنسيقها مع القطاع المالي والسياسات الصناعية. وفي شرق آسيا، على سبيل المثال، وجَّهت الحكومات وأعانت نظم الائتمان وأدارت أسعار الفائدة لكي تؤثّر بشكل مباشر على الاستثمار، وبشكل أوّلي في الصناعات الكثيفة العمالة، نظراً لأن التوسُّع في فرص العمل شيء أساسي لتخفيض وطأة الفقر، ثم في الصناعات مع أكبر الإمكانات اللازمة للارتقاء

(٨) انظر على سبيل المثال، الفصل الثاني في دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ٢٠١٠: إعادة تجهيز التنمية العالمية (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.10.II.C.1).

بالمهارات، لتمكينها من جني ثمار وفورات الحجم الكبير وزيادة الإنتاجية. وينبغي أن تعكس السياسات أيضاً التنمية الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي.

٢٣ - وفي البلدان المتوسطة الدخل على وجه الخصوص، حيث يكون التفاوت مرتفعاً ولا يتم تقاسم فوائد النمو بشكل متعادل، ينبغي أن تنظر الحكومات في استكمال الإطار الاقتصادي الكلي بسياسات اجتماعية شاملة، مثل التوفير العام للرعاية الصحية الأوّلية والتعليم الأساسي ونظم ضمان العمل والتحويلات النقدية للتأكد من عدم دوام الفجوات في الدخل والفرصة أو عدم ازديادها بمرور الوقت. ويعتبر جمع المزيد من الإيرادات وإعادة تصميم سياسات إعادة التوزيع من الأدوات التي تستطيع الحكومات بها أن تعالج التفاوت وأن تحلّ مسائل المديونية والعجز المستمر. ومن شأن وجود قاعدة عريضة للضرائب أن تخدم جملة أمور من بينها تعزيز نظم الحماية الاجتماعية وجعل الخدمات الاجتماعية يسيرة المنال بشكل أشمل. وفي كثير من البلدان المتوسطة الدخل، يجري استخدام برامج التحويلات الخاصة بالرعاية الاجتماعية، مثل التحويلات النقدية المشروطة، لتوفير مزيد من الحماية الخاصة بالدخول للفقراء ولتعزيز سُبل حصولهم على خدمات التعليم والصحة. ومن خلال الحد من التفاوت في سُبل الحصول على التعليم والصحة، تستطيع هذه البرامج أن تدعم النمو الاقتصادي الطويل الأجل. ويشمل برنامج الرعاية الاجتماعية للأسرة في البرازيل، على سبيل المثال، أكبر عدد من المستفيدين بين البلدان النامية (حالياً نحو ١٢ مليون أسرة برازيلية) وقد ساهم في تحقيق تقدّم ملحوظ في مجالات أخرى تتصل بالأهداف الإنمائية للألفية، مثل الحدّ من سوء التغذية ووفيات الأطفال وتحقيق التعليم الشامل للجميع. ومع ذلك، قد تتباين نتائج هذه البرامج، معتمداً هذا على الظروف الفردية. وعلى سبيل المثال، تعمل المدفوعات النقدية هذه في المناطق الحضرية، حيث تسود درجة عالية من الفقر، على تخفيف حدة الفقر، بيد أنها قد لا تعمل بدرجة كبيرة على زيادة تنمية الموارد البشرية إذا ما كانت معدلات القيد بالمدارس عالية فعلاً. زيادة على ذلك، لن يعمل المزيد من الإنفاق على التعليم على زيادة الدخول في المستقبل إذا أخفقت السياسات الاقتصادية الكلية في نطاقها الأوسع في خلق فرص عمل مُنتِجة كافية.

٢٤ - وتستطيع التحويلات التي تتسم بسياسة إعادة التوزيع فيما بين المناطق أن تساعد أيضاً على الحد من التفاوت ومكافحة الفقر. ويمكن معالجة التفاوتات بين المناطق الغنية بالسلع الأساسية والفقيرة بالسلع الأساسية بتقاسم الإيرادات القائمة على السلع الأساسية. وقد اعتُمدت قواعد تتعلق بتقاسم الإيرادات المتأتية من إنتاج المعادن بين الحكومتين المركزية والمحلية، على سبيل المثال، في جمهورية فنزويلا البوليفارية وكولومبيا وإندونيسيا وكازاخستان والمكسيك.

٢٥ - ولمعالجة التفاوتات التي تسببها العولمة والفروق بين العائدات على العمالة الماهرة وغير الماهرة، يمكن أن يستلزم هذا إيلاء المزيد من الأولوية إلى سياسات التعليم والتكنولوجيا لتوسيع نطاق العرض بشأن العمالة الماهرة ونشر التكنولوجيات الجديدة بين السكان. وفي بعض السياقات، قد تودّ الحكومات أن تدرس بشكل تدريجي تصفية المعاملة التفضيلية للشركات الأجنبية التي أدخلتها بلدان كثيرة في مراحل مبكّرة من التنمية لاجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي. وفي الصين، على سبيل المثال، جرى تطبيق معدّل ضريبي موحّد للشركات الأجنبية والمحلية منذ سنة ٢٠٠٨ لدعم نمو الصناعات المحلية. وهذا يخلق مزيداً في تهيئة الظروف من أجل وجود فرص متكافئة لقطاعات الأعمال المحلية والتي تتنافس مع فروع الشركات الأجنبية ويمكن أن تنشّط الطلب على العمالة الماهرة. إضافة إلى ذلك، فإنها تمنع مصدراً هاماً من مصادر فقدان الإيرادات ومن ثم تعزّز الفسحة المالية.

٢٦ - ويمكن لسياسات أخرى لمعالجة التفاوت أن تشمل زيادة معدلات مشاركة قوة العمل، وخصوصاً فيما يتعلق بالمرأة والعمال المسنّين، والارتقاء بالمهارات المنخفضة، والأجور المتدنية وفرص الوظائف غير الثابتة. ويمكن معالجة فرص الوظائف غير الثابتة أيضاً من خلال اعتماد المتطلبات الدنيا للأجور أو زيادتها، وتوفير مزيد من حماية العمالة أو الاستثمار في التدريب والارتقاء بمهارات العمال في الوظائف غير الثابتة. وقد استخدمت برامج الأشغال العامة أيضاً بنجاح للحد من الفقر. وعلى سبيل المثال، يعرض القانون الوطني لضمان العمل في الريف في الهند ١٠٠ يوم من العمل المدفوع الأجر كل سنة لكل أسرة معيشية في الريف تحتاج إلى فرصة عمل ويدفع الحد الأدنى القانوني للأجور. وفي السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠١٠ في الهند، قُدِّمت فرص عمل بمقتضى القانون لحوالي ٥٥ مليون أسرة معيشية، مع ما يزيد على ٤٨ في المائة مشاركة من جانب المرأة. وثمة خيار آخر لتشجيع الشركات الأجنبية لاستخدام عمال محليين وللاستثمار في التنمية المحلية. وعلى سبيل المثال، كشفت شركة أنغلو أمريكية، وهي واحدة من أكبر المجموعات المعنية بالتعدين في العالم عن مشروع لتنمية المؤسسات لتعزيز الاقتصادات المحلية في جنوب أفريقيا في سنة ٢٠١٠.

٢٧ - وينبغي أن يتضمّن أي إطار أوسع لسياسة الاقتصاد الكلي أيضاً بذل مزيد من الجهود الواضحة لتوسيع وتعميق الأسواق المالية وزيادة الإدماج المالي. وعادة ما تفضّل البنوك التجارية كبار المقترضين وغالباً ما تحجم عن تقديم قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي تُعتَبر هي الجهات الموفِّرة لفرص العمل في كثير من البلدان المتوسطة الدخل. وتواجه الشركات الجديدة صعوبات في الحصول على الائتمان، وهو يقيِّد توسُّعها، في حين يتعرض كثير من الأسر المعيشية في القطاع غير الرسمي أو في المناطق الريفية لعقبات بسبب سوء وسائل الحصول على الخدمات المصرفية وخدمات التأمين. وبينما يعتبر التوسّع

في التمويل بقروض بالغة الصغر خطوة هامة في هذا الاتجاه، فإن هذه المؤسسات يخصها حتى الآن أقل من ١ في المائة من الائتمان المقدَّم من البنوك التجارية في أمريكا اللاتينية. وينبغي أن تهدف السياسات العامة بدلاً من ذلك إلى توسيع الإدماج المالي وذلك باتباع تدابير مثل المؤسسات المالية المتخصصة لأغراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومن أجل المزارعين. وينبغي أيضاً أن تركِّز على دعم رسملة عائد مؤسسات الإقراض وعلى إصلاح الإطار التنظيمي المتعلق باشتراطات رأس المال واشتراطات الضمان الإضافي. ومن شأن الحوافز المالية التي تشجِّع على الإقراض الجماعي وعلى إجراءات الإفلاس في حينها أن تزيد عرض الائتمان من البنوك التقليدية بصفة خاصة ومن الخدمات المصرفية بصفة عامة المقدَّم إلى الفقراء، وبالتالي توسيع نطاق الإدماج المالي[٩].

٢٨ - وبعد إنجاز مستويات أعلى من حيث نصيب الفرد من الدخل، من الأهمية بصفة خاصة أن تكثِّف البلدان المتوسطة الدخل جهودها لجعل تنميتها أكثر استدامة. فالنمو المستديم ليس هو نفس الشيء مثل النمو المستدام. وتسهم المعدلات الحالية للتحضُّر واستخدام التكنولوجيات في الاستنفاد السريع وتلويث الموارد الطبيعية التي تدعم الحياة على كوكب الأرض[١٠]. وسوف يتمثّل عنصر هام للتنمية المستدامة في البلدان المتوسطة الدخل في اعتماد تكنولوجيات مراعية للبيئة ونشرها واستراتيجيات لإدارة الموارد الوطنية المستدامة. وعلى سبيل المثال، يعتبر الحد من تدهور الأراضي وإعادة تأهيل المناطق المتدهورة والاستخدام الأمثل للأراضي أمور حاسمة بالنسبة للإدارة المستدامة للأراضي. وفي الوقت نفسه، سوف يتطلب تحقيق الأمن الغذائي الذي يعتَبر أيضاً عنصراً مستداماً، استخدام مزيد من التقنيات الزراعية المراعية للبيئة بشكل أكثر. وفي حين تحتاج التكنولوجيات والممارسات الزراعية إلى تكييفها مع الأحوال المحلية، يعتبر وجود قائمة موسّعة من التكنولوجيات والممارسات المستدامة في الزراعة شيئاً متاحاً ويعرض خيارات لحدوث تحوّل جذري صوب الأمن الغذائي المستدام، بما في ذلك المعرفة التقليدية والممارسات الزراعية، مثل الزراعة بالحراثة المنخفضة للأرض، وتناوب المحاصيل، والزراعة البينية بمحصول سريع وآخر بطيء، واستخدام السماد العضوي الأخضر، وجمع المياه وزراعة المحاصيل التي تتسم بالكفاءة في استخدام المياه. ومثل هذه الممارسات تعرض فرصاً رابحة تماماً بالنسبة لزيادة إنتاجية المزارعين ودخولهم، وتقليل سوء التغذية وإصلاح البيئات المتهالكة، والمساعدة على تخفيف أثر تغيُّر

(٩) انظر التقرر السنوي المقدّم إلى الأمين العام، ٢٠١٠، المستشارة الخاصة للأمين العام لشؤون التمويل الشامل للتنمية.

(١٠) انظر دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ٢٠١١: التحوُّل التكنولوجي الكبير من أجل اقتصاد مراعٍ للبيئة، (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.11.II.C.1).

المناخ. ومن شأن الفصل بين النمو الاقتصادي والتدهور البيئي أن يزيد الطلب على إجراء تحوُّل في نظم الطاقة من خلال استثمارات في مجال كفاءة الطاقة ونشر تكنولوجيات نظيفة للطاقة[١١]. ومثل هذه الاستثمارات سوف تعمل بدورها أيضاً على تنشيط النمو وعلى توفير فرص العمل.

ثالثاً – تعاون منظومة الأمم المتحدة مع البلدان المتوسطة الدخل[١٢]

ألف – الإنجازات الهامة في التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل

٢٩ – تهتدي عمليات الأمم المتحدة في البلدان المتوسطة الدخل بالمبادئ المحدّدة في الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (انظر قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢). ويركّز الكثير من أعمالها في البلدان المتوسطة الدخل على القضاء على التفاوتات، وتعزيز الإنصاف والإدماج الاجتماعي، وتقديم المساعدة في حالات الاستجابة لانتهاكات حقوق الإنسان، وتنمية القدرات والدعوة. ويعتبر إسداء المشورة بشأن صياغة السياسات وتنفيذها، وكذلك الدعم التقني الآخر الموجَّه، عناصر هامة لمساهمة الأمم المتحدة في البلدان المتوسطة الدخل.

٣٠ – ووفقاً لدراسة استقصائية أجريت في ما يتعلق بهذا التقرير، واعترافاً بالعدد الكبير من الفقراء الذين يعيشون في البلدان المتوسطة الدخل، لا يزال القضاء على الفقر المدقع والجوع (الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية) هو أولوية في التعاون الإنمائي بين منظومة الأمم المتحدة والبلدان المتوسطة الدخل. وقد أبرز المجيبون على الدراسة المذكورة أيضاً الاستدامة البيئية وإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية (الهدفان ٧ و ٨ على التوالي) باعتبارهما مجالين هامين بشكل حاسم من أجل التعاون الإنمائي. ونظراً لأن كثيراً من البلدان المتوسطة الدخل أحرزت تقدماً كبيراً في تحقيق أهداف تتعلق بالصحة وبالتعليم، تعتبر هذه أولويات أدنى في الجهود المبذولة لتعزيز التعاون مع منظومة الأمم المتحدة. وأكّد المجيبون في الدراسة على

---

(١١) المرجع نفسه.

(١٢) النتائج التي تم التوصُّل إليها في هذا الفصل تستند إلى استبيان استُخدم في إعداد الوثيقة A/64/253، التي وزعت على جميع الأفرقة القطرية والإقليمية التابعة للأمم المتحدة في البلدان المتوسطة الدخل في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وإلى دراسة استقصائية وزعت على حكومات البلدان المتوسطة الدخل في أيار/مايو ٢٠١١. وقد أجاب ما مجموعه ١٩ بلداً من بين ١٠٤ بلداً من البلدان المتوسطة الدخل التي جرى استقصاؤها ردّا على الاستبيان.

التنمية الزراعية والصناعية باعتبارهما مجالين أساسيين حيث يلزم المزيد فيهما من التعاون الإنمائي.

٣١ - وكشفت الدراسة الاستقصائية أيضاً أن حكومات البلدان المتوسطة الدخل ترى أن منظومة الأمم المتحدة قدّمت إسهامات كبيرة للتعاون الإنمائي من حيث تنمية القدرات وإسداء المشورة بشأن السياسات الاجتماعية والحوكمة الرشيدة واللامركزية والتنمية المحلية. وتتوافق هذه المجالات مع مجالات الأولوية التي حدّدتها وكالات وصناديق وبرامج تابعة للأمم المتحدة في دعمها للتنمية في البلدان المتوسطة الدخل (انظر A/64/253). والجهات صاحبة المصلحة في البلدان المتوسطة الدخل تعرب عن تقديرها للدعوة وتنمية القدرات التي تقدمها الأمم المتحدة للمسؤولين العموميين وللعناصر الفاعلة غير الرسمية، إلى جانب تقاسم المعرفة والخبرات لدى بلدان أخرى تتلقى الدعم من منظومة الأمم المتحدة. وفي الواقع، تعتبر هذه الأخيرة عنصراً حاسماً في التعاون الإنمائي. ومن الملموس أن منظومة الأمم المتحدة تؤدّي دوراً حاسماً في تنسيق الجهات المانحة وفي مساعدة مقرّري السياسات على تكييف الأولويات الوطنية بحيث تواجه التحديات التي تطرحها الأحوال العالمية المتغيرة. ولتيسير تبادل المعلومات بشأن البلدان المتوسطة الدخل على المستويين العالمي والإقليمي، تعقد منظومة الأمم المتحدة بشكل دوري مؤتمرات تركِّز على التعاون الإقليمي والاندماج، وعلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتنمية القدرة في مجال التبادل التجاري. فالوظائف الجديدة نسبياً التي يؤديها المجلس الاقتصادي والاجتماعي - إجراء الاستعراض الوزاري السنوي وتنظيم منتدى التعاون الإنمائي، يعرضان أيضاً مناهج عمل للبلدان المتوسطة الدخل لكي تتقاسم خبراتها ولتشارك في حوار مع الدول الأعضاء الأخرى، والمجتمع المدني والبرلمانيين بشأن الأهداف الإنمائية للألفية والتعاون الإنمائي.

٣٢ - ورغم الإنجازات التي حققتها منظومة الأمم المتحدة في البلدان المتوسطة الدخل والرأي الإيجابي الذي تبديه الحكومات عن التعاون الإنمائي مع الأمم المتحدة، يمنع عدد من المعوّقات التعاون الإنمائي من بلوغ إمكاناته الكاملة في البلدان المتوسطة الدخل. وهذه تشمل المعوّقات التشغيلية، مثل تداخل الولايات أو افتقار التعاون بين الوكالات والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة أو بين الأمم المتحدة والحكومات، ومعوّقات مالية ومعوّقات استراتيجية، التي تشير في المقام الأول إلى الافتقار إلى جداول أعمال مناسبة أو محدّدة جيداً يُسترشد بها في البرامج الموضوعية في البلدان المتوسطة الدخل (انظر A/64/253).

٣٣ - ويعتبر المعوّق الاستراتيجي الرئيسي الذي يواجه منظومة الأمم المتحدة، إلى حدٍ كبير، هو الافتقار إلى إطار استراتيجي متماسك ومحدّد جيداً، ويركِّز على توفير التوعية

والمشورة في مجال السياسة للبلدان المتوسطة الدخل، وينمّي القدرة في مجالات تعتبر ذات صلة كبيرة بهذه البلدان. وبينما وضعت مختَلف الوكالات تعاريف مختلفة للبلدان المتوسطة الدخل، تبدو الاستراتيجيات في كثير من الأحيان وكأنها قد حدَّدتها معايير تخصيص الموارد بدلاً من الأولويات الموضوعية أو أولويات السياسات العامة.

٣٤ - وجرى التأكيد أيضاً على الافتقار إلى استراتيجية إنمائية متماسكة لمنظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالبلدان المتوسطة الدخل في التقرير السابق الذي أعده الأمين العام عن هذا البند (A/64/253). ويحاول عدد من الوكالات والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة معالجة هذا النقص. وفيما يتعلق بالمنظومة بوجه عام، يتمثّل التحدّي في ضمان أن تكون الاستراتيجيات والبرامج مصممة وفقاً للاحتياجات والأولويات الإنمائية للبلدان المتوسطة الدخل. وهذا يتطلّب من منظومة الأمم المتحدة أن تعيد توجيه تخطيطها الداخلي وإجراءاتها الخاصة بالتنسيق، بما في ذلك إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، في سبيل مزيد من المشاركة في العمليات الوطنية. وهذا سوف يساعد على مواصلة التركيز على النتائج وتقليل تكاليف المعاملات المرتبطة بالبرمجة.

٣٥ - وفي الوقت الحالي، وفي كثير من المناطق، تعمل الوكالات التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أساساً من خلال شبكة من المكاتب القطرية التابعة للوكالة، مع دعم تقني تقدّمه مقارها المعنية وبدرجة متزايدة من خلال قدرات الدعم الإقليمية التابعة للوكالات. وعلى سبيل المثال، أعدت عدة منظمات، من بينها صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي، وظائفها الخاصة بالدعم الإداري والتقني على المستوى الإقليمي في الدول العربية وفي الشرق الأوسط ومنطقة شمال أفريقيا، وذلك بإنشاء مراكز إقليمية في مصر، وفي الوقت نفسه يقوم صندوق الأمم المتحدة للطفولة برعاية مكتب إقليمي في الأردن. وبينما يمكّن نظام المكاتب القطرية الوكالات من المحافظة على إقامة حوار وثيق بشأن السياسات الاستراتيجية مع النظراء على المستوى الوطني، تعمل الطلبات بشأن الموظفين الناجمة من إدارة المشاريع و/أو وظائف الدعم ذات الصلة، وكذلك القدرات المحدودة للأخصائيين في المكاتب القطرية، في كثير من الأحيان على عرقلة إقامة حوارٍ وافٍ بشأن السياسات. ولمعالجة هذا القصور، تُشجَّع الأفرقة القطرية والمنسّقون المقيمون التابعون للأمم المتحدة على أن يركّزوا بدرجة أكبر على متطلبات السياسة العامة في المرحلة التنفيذية وعلى مزيد من استغلال قدرات الوكالات غير المقيمة والمتاحة في المقر.

٣٦ - زيادة على ذلك، تميل الوكالات التابعة للأمم المتحدة في كثير من الأحيان إلى تطبيق نفس نموذج التدخّل في البلدان المتوسطة الدخل باعتباره النموذج المستخدَم في البلدان

المنخفضة الدخل. وهذا النموذج يستلزم مشاركة ناشطة في تنفيذ المشاريع وفي تقديم دعم الوظائف الإدارية ووظائف الإشراف. وتوجّه التدخلات ذات الصلة في المقام الأول إلى تقديم فوائد التنمية مباشرة إلى المستفيدين على المستوى المتناهي الصغر وهي مثبّتة في نهج برنامجي أوسع نطاقاً يهدف إلى كفالة إحداث تأثير أوسع في مجال التنمية. ومع ذلك، وعلى خلاف البلدان المنخفضة الدخل، تميل هذه التدخلات إلى الاضطلاع بها على نطاق أصغر بكثير في البلدان المتوسطة الدخل، وهذا يحدّ من إمكان حدوث تأثير أوسع ما لم تكن التدخلات جزءاً أساسياً من سياسات إنمائية أوسع نطاقاً.

باء – إشراك المؤسسات المالية الدولية في البلدان المتوسطة الدخل

٣٧ – لا تزال المؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك مجموعة البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وعدد من البنوك المتعددة الأطراف الإقليمية، شركاء هامين بالنسبة للتعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل. وقد سلّمت الإصلاحات الأخيرة في مجال الإدارة الرشيدة لدى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالثقل الأكبر للاقتصادات الخاصة بالبلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في اقتصاد العالم، وبخاصة تلك البلدان المتوسطة الدخل، نظراً لأن أنصبتها كقوة في التعبير وقوة التصويت في هذه المؤسسات قد ازدادت. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، أقرّ مجلس محافظي صندوق النقد الدولي الحصص والإصلاحات الخاصة بالإدارة الرشيدة في إطار الاستعراض العام الرابع عشر للحصص. وسوف تنقل الإصلاحات ما يزيد على نسبة ٦ في المائة من أسهم الحصص إلى البلدان النامية دون تخفيض أسهم الحصص أو القوة التصويتية للأعضاء الأشد فقراً. وتتوخّى الإصلاحات أيضاً مجلساً تنفيذياً منتخباً بالكامل مع زيادة تمثيل البلدان النامية وفي الوقت نفسه الحفاظ على حجم المجلس. وفي الوقت نفسه، عملت المرحلة الثانية من إصلاح الإدارة الرشيدة لمجموعة البنك الدولي، التي جرى الاتفاق عليها في نيسان/أبريل ٢٠١٠، على زيادة القوة التصويتية للبلدان النامية وبلدان الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية بما يتراوح بين ٤,٥٩ نقطة مئوية و٦,٧ نقطة مئوية بالنسبة لمختلف الكيانات في مجموعة البنك الدولي[١٣]. ومع ذلك، بينما حدث بعض التحسُّن في إصلاح الحصص، فإن ثقل التصويت الأساسي انخفض بدرجة كبيرة على مر العقود وتناقص تأثير الجميع ما عدا أكبر الاقتصادات في البلدان المتوسطة الدخل. ومن ثم، تشير التدابير الأخيرة إلى حدوث تقدُّم، بينما يلزم إجراء مزيد من الإصلاحات، بما في

(١٣) للاطلاع على تقييم مفصّل، انظر تقرير الأمين العام بشأن النظام المالي الدولي والتنمية (A/66/167).

ذلك إدخال عملية اختيار تتسم بالعلنية والشفافية للقيادات العليا استناداً إلى الجدارة، بغض النظر عن الجنسية ونوع الجنس وتعزيز المزيد من الإدارة والتنوّع في الموظفين.

٣٨ - وقد جرى في الفترة الأخيرة تعزيز شبكات السلامة المالية الدولية من أجل البلدان النامية. وفي سنة ٢٠١٠، قام صندوق النقد الدولي بزيادة الائتمان المتاح في إطار بند الحدّ الائتماني المرن القائم، وأنشأ كذلك تسهيلات ائتمانية تحوّطية جديدة. وقد صُمِّم الحد الائتماني الأول من أجل البلدان المتوسطة الدخل ذات السياسات والأساسيات الاقتصادية التي يحبّذها صندوق النقد الدولي، بينما تنص التسهيلات الثانية على حماية في حالة الطوارئ بالنسبة للبلدان التي لديها نقاط ضعف معتدلة وغير المؤهلة للحصول على التسهيلات الائتمانية المرنة، وتستبعد الغالبية الساحقة من البلدان المتوسطة الدخل.

٣٩ - وبينما عملت الجهود التعاونية أثناء الأزمة على تعزيز شبكة الأمان المالي العالمية، لا تزال هناك شواغل هامة بشأن كفاية وتكوين الدعم الدولي الخاص بالسيولة. وفي الواقع، أبرزت الأزمة العالمية الحاجة إلى توافر فائض من السيولة للصمود أمام التقلبات السريعة والكبيرة في أسواق رؤوس الأموال. وهذا يتطلّب مزيداً من تعزيز القدرة المتعددة الأطراف لمواجهة صدمات ذات طبيعة نظامية. وفي هذا الصدد، وفي الأزمة الأخيرة، قُدِّمت معظم السيولة المطلوبة من خلال ترتيبات مخصصة الغرض استُخدمت على أساس مرة واحدة من جانب بنوك مركزية أساسية. وقد أصبح من الواضح أن أوجه عدم اليقين بشأن توافر وأداء وظائف شبكات السلامة المالية يمكن أن يفرض تكاليف عالية.

٤٠ - وقد وُضع عدد من المقترحات عن كيفية جعل شبكة الأمان المالي العالمية أكثر فعالية مع إمكانية التنبؤ بها. وتمثّل اقتراح طموح في توسيع نطاق مسؤوليات صندوق النقد الدولي ليشمل وظيفة جهة الإقراض الدولية تكون بمثابة الملاذ الأخير، بمعنى أن الصندوق سوف يحتاج إلى موارد كافية ليتمكّن من تزويد البلاد بسبل الحصول على السيولة عندما لا يكون هناك مقرض آخر مستعد للإقراض بمبالغ كافية للتصدّي بفعالية لأزمة مالية[١٤]. ويمكن للبلدان أن تستوفي شروط الحصول على هذا التمويل من خلال المراقبة العادية الواردة في المادة الرابعة في صندوق النقد الدولي دون شروط إضافية.

(١٤) انظر على سبيل المثال: Eduardo Fernandez Arias and Eduardo Levy Yeyati, “Global financial safety nets: where do we go from here?” Inter -American Development Bank Working Paper Series No. 231, November 2010.

٤١ - وعمل الصندوق أيضاً على استكشاف خيارات لإنشاء آلية دائمة لتوفير السيولة في الأزمات الناشئة من النظام، بالاشتراك مع الترتيبات الثنائية والإقليمية لدعم السيولة. ولا تزال الطرائق البديلة لإنشاء آلية عالمية لتحقيق الاستقرار قيد النظر، وهي توفّر درجات متفاوتة من قابلية التنبؤ والكفاءة. وما زال من الضروري تعريف العناصر الرئيسية للآلية، مثل إجراءات تفعيلها والحصول على الموافقة والتمويل والصكوك المتعلقة بها، وتوفير التمويل لها، والتنسيق مع المصارف المركزية والترتيبات الإقليمية ذات الصلة وضمانات الحد من المخاطر المعنوية. وباعتبار أن الصندوق بديل أكثر واقعية، فهو يستطيع الاضطلاع بدور المدير أو المنسِّق لترتيبات خاصة بتسهيلات تبادل العملات وتسهيلات السيولة التي تقوم بها شبكة متعددة الأطراف من البنوك المركزية.

٤٢ - ويتمثل أحد العناصر الرئيسية لتعزيز شبكة الأمان المالي العالمية في توثيق التعاون بين الآليات الإقليمية ودون الإقليمية. وتستطيع الترتيبات المالية الإقليمية، مثل صندوق النقد العربي ومبادرة تشيانغ - ماي أو صندوق الاحتياطي لأمريكا اللاتينية أن تؤدّي دوراً هاماً في منع الأزمات المالية وتخفيف آثارها. ويؤدي كثير من البلدان المتوسطة الدخل أدواراً هامة في هذه الترتيبات المالية الإقليمية.

٤٣ - ولا تزال المسائل المتعلقة بقدرة البلدان المتوسطة الدخل على تحمّل الديون موضع جدال. ففي سنة ٢٠٠٣، اعتمد نادي باريس نهج إيفيان الخاص به، وبمقتضاه سوف يتم التعامل فقط مع البلدان الفقيرة غير المثقلة بالديون، في حالة حدوث تقصير وشيك ونتيجة له يمكن أن يكون لحلّ التراعات أثر بعيد المدى. وسوف يقوم النادي أيضاً، إذا استلزم الأمر وبالتعاون مع صندوق النقد الدولي، بصياغة مجموعة تدابير شاملة خاصة بالديون بالنسبة لجميع الجهات الدائنة الرسمية الثنائية الأطراف والخاصة. واقترح صندوق النقد الدولي اقتراحاً لإصلاح أكثر منهجية، وهو خاص بآلية إعادة هيكلة الديون السيادية، لكنه رُفِض في سنة ٢٠٠٣، بسبب المعارضة أساساً من الجهات صاحبة المصلحة في الأسواق المالية ومن المقترضين، الذين خشوا أن هذه الآلية يمكن في نهاية الأمر ترفع تكلفة الاقتراض. وهكذا فإن القدرة على تحمُّل الديون يجري تقييمها حالياً باستخدام تحليل صندوق النقد الدولي للقدرة على تحمُّل الديون من أجل البلدان القادرة على الوصول إلى الأسواق. ويحلِّل الإطار ديناميات الديون على فترة خمس سنوات باستخدام طائفة من السيناريوهات. وهو ضمنياً يعتمد على الفكرة بأن النسبة بين الدَين والناتج المحلي الإجمالي إذا كانت إما مستقرة أو متناقصة، عندئذ يتحقق شرط القدرة على الوفاء بالديون. وعلى العكس من ذلك، فيما يتعلق بالبلدان المنخفضة الدخل، هذا الإطار لا يشمل عتبات نسب الديون، نظراً لأن اتخاذ نقاط مرجعية يمكن أن يؤثّر بشكل مباشر على الأقساط التي يتعيّن على المقترضين دفعها على

القروض. وتظهر البيانات المتعلقة بالبلدان المتوسطة الدخل أن نسبة ١٣ في المائة من المقصّرين حدثت عندما هبطت النسبة ما بين الدَين والناتج المحلي الإجمالي إلى أقل من ٤٠ في المائة، ومعنى ذلك أنه حتى إذا كانت النسبة منخفضة، ما زال بالإمكان حدوث تقصير. ورغم أن الإطار يشتمل على تقديرات باحتياجات التمويل الإجمالية، فإنه يركّز بشكل مكثّف على النسب التي يدخل فيها رصيد الديون ولا يركِّز على الأخطار الناجمة من تكوين الدَين أو حالة السيولة بشكل أعم. وعلى سبيل المثال، هذا لا يؤكّد على مؤشرات السيولة ذات الصلة، مثل وضع الأصول السائلة (الاحتياطيات الدولية لتقديم غطاء للحسابات الجارية والحسابات الرأسمالية)، أو عدم الاتساق بين العملات وآجال الاستحقاق بين الدَين والموارد المالية لتسديدها. وينبغي أن يكون الإطار متوسّعاً ليشمل هذه العوامل ولرصد مزيد من البيانات المفصّلة والشديدة التواتر الخاصة برصيد الديون، بما في ذلك الدَين القصير الأجل والدَين المحلي[١٥].

٤٤ - وقد أولى البنك الدولي اهتماماً كبيراً لمسائل الفقر في البلدان المتوسطة الدخل، بما في ذلك تقديم الدعم في إجراء تقييمات للفقر وتصميم استراتيجيات للحد من الفقر. وفي الآونة الأخيرة، بذل البنك مزيداً من الجهود لجعل نموذجه في العمل أكثر استجابة وأكثر مرونة ومسؤولية وابتكاراً. وقيد العمل الآن إجراءات لخفض تكلفة القيام بأي نشاط تجاري مع البنك. وفيما وراء الدعم المالي والدعم المعرفي، يعمل البنك أيضاً على زيادة جهوده للتعاون مع البلدان المتوسطة الدخل في صفيفة عريضة من المجالات، تتراوح من تغيُّر المناخ وأمن الطاقة إلى التجارة وإنتاج الأغذية. ويُدرك البنك الدولي أيضاً أنه لا بد من تحسين دعمه للبلدان المتوسطة الدخل، وخصوصاً بالمشاركة في إعداد استراتيجيات شراكة قطرية أقوى مع البلدان المتوسطة الدخل؛ وتحسين نطاق الخدمات المالية المقدمة إلى البلدان المتوسطة الدخل، وفي مقدمتها الخدمات المالية ومزج الخيارات؛ وتعزيز الصلات بين بحوث البنك واحتياجات البلدان المتوسطة الدخل؛ ومن خلال إدارة أفضل لخبرة البنك عبر جميع الشبكات.

٤٥ - وهناك مؤسسات مالية أخرى متعددة الأطراف، وخصوصاً مصارف التنمية الإقليمية، تؤدي أدواراً هامة في دعم التنمية الاقتصادية في البلدان المتوسطة الدخل والمساعدة في جهود التكامل الإقليمي. وهذا ما زال صحيحاً، رغم أن كثيراً من البلدان المتوسطة

(١٥) للاطلاع على المناقشة بمزيد من التفصيل، انظر تقرير فرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١١: حان وقت الأداء (في طريقه للصدور، لكنه متاح من الموقع الشبكي: http://un.org/en/development/desa/policy/mdg_gap/index.shtml، من ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١١).

الدخل تعتمد بشكل متزايد على أسواق رؤوس الأموال الدولية للحصول على التمويل الخارجي. ويعتَبر الدعم التقني المقدّم من بنوك التنمية الإقليمية، في شكل مشورة استراتيجية بشأن السياسات، وخدمات مصرفية وإدارة للأصول، وكذلك معرفتها وخدمات المساعدة التقنية، ذات أهمية لكثير من البلدان المتوسطة الدخل.

رابعاً- استنتاجات وتوصيات

٤٦ - بالرغم من ارتفاع متوسط مستويات الدخول أكثر مما هو في البلدان المنخفضة الدخل، لا تزال درجة الفقر المدقع عالية في كثير من البلدان المتوسطة الدخل. وتعتَبر التفاوتات في الدخول أيضاً أعلى في هذا التصنيف من البلدان المنخفضة الدخل أو البلدان المرتفعة الدخل. ويتطلّب القضاء على الفقر والتصدّي للتفاوت بالتالي مزيداً من التعاون الإنمائي الفعّال مع البلدان المتوسطة الدخل، وخصوصاً لأن معظم هذه البلدان لا يزال معرّضاً بدرجة كبيرة للصدمات الخارجية والأزمات الداخلية.

٤٧ - وتعتَبر مواصلة التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل أيضاً هامة بسبب الآثار العرضية العالمية والشاملة عدة مجالات من البلدان المتوسطة الدخل إلى البلدان المنخفضة الدخل، بهدف توفير الاستقرار في النظام الدولي. وتستلزم أهمية البلدان المتوسطة الدخل في تحقيق برنامج الأمم المتحدة لتحقيق التنمية للجميع، بما في ذلك تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبالتالي يستلزم مواصلة مشاركة منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية في التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل.

٤٨ - ويضع برنامج التنمية الحالي تأكيداً قوياً على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، التي تمثّل الغايات الاجتماعية الأساسية التي ينبغي أن يسعى كل بلد إلى تحقيقها. ورغم أن كثيراً من البلدان المتوسطة الدخل قد بلغتها بالفعل أو على الطريق لبلوغ الأهداف والغايات المتصلة بها، فهي لا تزال تواجه تحديات هامة في مجال التنمية والقدرات في مجالات مثل الحوكمة، والإدماج الاجتماعي، وانتهاكات حقوق الإنسان، والقضاء على التفاوتات، ونقاط الضعف في التبادل التجاري والصدمات المالية الخارجية، وتطوير ونقل التكنولوجيا، والتكيُّف وتخفيف الآثار لمعالجة التحديات الخاصة بتغيُّر المناخ. وتعتَبر مشورة الأمم المتحدة بشأن صياغة السياسات وتنفيذها، وكذلك سائر دعمها التقني الموجّه في هذه المجالات، عناصر هامة في إسهام المنظمة في البلدان المتوسطة الدخل.

٤٩ - وتعتَبر منظومة الأمم المتحدة، إلى جانب المؤسسات المالية الدولية، ممثّلة تمثيلاً واسعاً في البلدان المتوسطة الدخل. وبينما تقدِّم هي طائفة عريضة من التعاون الإنمائي إلى هذه

الاقتصادات، يحتاج التعاون بين الوكالات ومع البلدان المتوسطة الدخل إلى تعزيزه ويجب أن تكون أنشطة البرامج متصلة اتصالاً أوثق مع استراتيجيات وسياسات البلدان المتوسطة الدخل الخاصة بالتنمية الوطنية. زيادة على ذلك ، تفتقر منظومة الأمم المتحدة إلى برنامج محدّد جيداً وإطار استراتيجي من أجل التعاون الإنمائي مع هذه البلدان.

٥٠ - ويعتَبر الافتقار إلى استراتيجية واضحة في معظم البلدان المتوسطة الدخل إلى حدٍ ما عميق الجذور في استخدام نصيب الفرد من الدخل كمعيار من أجل توجيه التعاون الإنمائي. وفي الواقع، في حين يجب على البلدان النامية أن تتحمّل المسؤولية الرئيسية عن تنميتها، بما يتفق مع إعلان باريس بشأن فعالية المعونة وبرنامج عمل أكرا، فإن تخصيص مزيد من المساعدة الإنمائية الرسمية لأشد البلدان فقراً هو بالطبع له ما يبرره تماماً. وفي الواقع، واتساقاً مع استعراض السياسة الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، تحتاج أقل البلدان نمواً إلى مواصلة المساعدة على سبيل الأولوية (انظر قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢، الفقرة ٢٦). وفي الاستعراض، أقرّت الجمعية أيضاً أن البلدان المتوسطة الدخل لا تزال تواجه تحديات هامة وينبغي دعم الجهود الرامية إلى التصدّي لهذه التحديات بغية كفالة مواصلة الإنجازات التي تحققت حتى الآن.

٥١ - ومع ذلك فإن استخدام نصيب الفرد من الدخل لتصنيف البلدان كوسيلة للاهتداء بها في التعاون الإنمائي إنما يُهمِل طبيعة التنمية وطابعها المتعدد الأبعاد. فليس هناك اقتصادان يتشابهان، حتى عندما يتوفّر لهما نفس نصيب الفرد في المتوسط. وتعتمد السياسات والأولويات الإنمائية على المستوى الوطني كثيراً على الأحوال والإمكانات الاقتصادية. زيادة على ذلك، فإن هذا النوع من التصنيف يتجاهل حقيقة أن حوالي ٧٥ في المائة من الفقراء المعدمين يعيشون في البلدان المتوسطة الدخل ويفشل هذا في الاعتراف بالتنوّع فيما بين تلك البلدان وداخلها. ويمتد هذا التنوّع متجاوزاً حالة الدخل، على سبيل المثال إلى التقدّم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ومستوى التنمية البشرية، والفقر، وعدم المساواة وسائر الجوانب المتصلة بحالات انتقالها الديمغرافي وحجم السكان. وهو يتجاهل أيضاً حقيقة أن كثيراً من البلدان المتوسطة الدخل لم تطوّر بشكل كامل قدرتها ومقدرتها على أن تحلّ بشكل مستقل التحديات التي تواجهها، وأن كثيراً منها لا تزال معرّضة بشكل كبير للصدمات الخارجية والأزمات الداخلية، بالرغم من وجود مستويات أعلى في نصيب الفرد من الدخل.

٥٢ - وبالرغم من عدم وجود نهج واحد مناسب للجميع إزاء التنمية، تحتاج منظومة الأمم المتحدة إلى إعداد إطار أكثر تحديداً للسياسات العامة فيما يتعلق بالبلدان المتوسطة الدخل. ومن بين المبادرات الأخرى مبادرة التقييم المستقل المقبل للإنجاز الخاصة ”بوحدة الأداء“،

وخصوصاً البلدان المتوسطة الدخل الرائدة الخمسة، تعتبر خطوة هامة في هذا الاتجاه. وسوف يتيح المؤتمر الرفيع المستوى في أوروغواي، المعتَزم عقده في تشرين الثاني/نوفمبر، فرصة من أجل تبادل هام للخبرات فيما بين البلدان الرائدة في مبادرة ''وحدة الأداء''، بما في ذلك البلدان المتوسطة الدخل.

٥٣ - وينبغي أن يعترف أي إطار مناسب ذي معزى للسياسة العامة بهذه الجوانب المتنوعة بشكل أعم، بدلاً من الربط الآلي لمرحلة أي بلد في التنمية مع نصيب فردها من الدخل. وينبغي عندئذ دعم البلدان في مساعيها لمواصلة تقدمها. وينبغي أن يعترف إطار السياسة العامة بأن احتياجات البلدان المنفردة سوف تختلف وأن البلدان المتوسطة الدخل كما هو معهود، لكن هذا ليس دائماً، لديها مزيد من الموارد التي يمكن أن تعالِج بها تحدياتها الإنمائية. وفي هذا الإطار، سوف يحتاج التعاون التقني وغيره من أنواع المساعدة إلى تقديمها لتعزيز قدرات البلدان المتوسطة الدخل من أجل (أ) تحويل الاقتصادات القائمة على السلع الأوّلية لتعزيز الاقتصادات الصناعية واقتصادات الخدمات الحديثة القائمة على مزيد من القيمة المضافة والقائمة على المعرفة؛ (ب) تنويع الصادرات، وخصوصاً في البلدان التي تعتمد على الموارد الطبيعية والسلع الأساسية الأوّلية؛ (ج) زيادة فرص العمل، وخصوصاً بالنسبة للشباب؛ (د) تعزيز الإدماج الاجتماعي والاستثمار في التنمية الاجتماعية بغية التصدّي للتفاوتات؛ (هـ) ضمان إطار وسياسات مالية كلية ومقاومة للدورات الاقتصادية؛ (و) تعزيز اللائحة المالية الوطنية الرشيدة، بما في ذلك إدارة تدفقات رؤوس الأموال؛ (ز) ضمان تماسك السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلال استراتيجيات إنمائية وطنية.

٥٤ - وتقوم عدة عناصر فاعلة ثنائية الأطراف بتخفيض، أو تصفية مساهمات المساعدة الإنمائية المقدمة للبلدان المتوسطة الدخل. وبالتالي، من الأهمية أن تعزّز الأمم المتحدة دورها في هذه البلدان لضمان التصدّي بشكل فعّال لتحدياتها الإنمائية الباقية، ويتم الحفاظ على المكاسب المتحققة كما أن تخفيض المساعدة المالية لن يؤثّر تأثيراً سلبياً على تنميتها المستدامة والشاملة. وهذا يتطلّب تحديد أولويات واضحة، والاعتماد على القدرات الحالية في هذه البلدان وترتيب التزامات جديدة، بما في ذلك زيادة التمويل الوطني والدولي. ويجب أن تقوم الوكالات والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة أيضاً بتعميم وتوسيع نطاق شبكات ممارساتها المهنية لجعل خبراتها الفنية أكثر اتصالاً بتحدياتها الإنمائية. وينبغي أن تستعرض ما إذا كانت قدراتها على المستوى القطري ونُهجها وآلاتها الخاصة بالبرمجة متفقة مع الاحتياجات وتدرك خصائص البلدان المتوسطة الدخل. ويجب زيادة استخدام الخبرة الفنية للوكالات غير المقيمة.

٥٥ - وبغية إدراك أهمية توافر نهج أكثر تماسكاً إزاء التعاون الإنمائي الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة مع البلدان المتوسطة الدخل، وإدراك أن هذه البلدان تواجه تحديات في مجال التنمية وأنها لا تتوافق دائماً مع تلك البلدان الأخرى، قد تودّ الدول الأعضاء أن تنظر في إنشاء فريق رفيع المستوى أو فريق عامل مخصص الغرض، يمكن أن يقوم بوضع مزيد من التفاصيل بشأن الإطار المناسب الذي يتم به التصدّي لتحديات التنمية لدى البلدان المتوسطة الدخل، مع مراعاة عدم تجانسها، والآثار الجانبية الإيجابية للبلدان المتوسطة الدخل بشأن تنمية البلدان المنخفضة الدخل وتحليل تجريه الجمعية العامة في إطار الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية.